

الالتزام القانوني بالممارسات المستدامة

انتصار مجوج¹

جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

الملخص

خلفية الدراسة ومشكلتها: لعبت التنمية المستدامة اهتمامًا دوليًا واسعًا، انعكس على الاهتمام بها وطنيًا، والذي تجسد في الجزائر في شكل التزام قانوني بالممارسات المستدامة، الذي أقره الدستور الجزائري، بوصف هذا الأخير القانون الأساسي في الدولة الذي تستمد منه الحقوق والحريات مشروعيتها، كما صدرت عدة قوانين تحدد آليات تجسيده عمليًا، و في مجال ريادة الأعمال تكتسي الاستدامة أهمية خاصة؛ إذ تلعب الأعمال دورًا جوهريًا في تحقيقها، ذلك أنّ نجاح الأعمال أصبح يقترن بالقدرة على خلق التوازن بين تحقيق العوائد المالية والمسؤولية البيئية والاجتماعية، أي زيادة الربح المادي عن طريق الالتزام بتلبية احتياجات بيئية واجتماعية، مما يجعل الاستدامة غاية ووسيلة في الوقت نفسه.

الأهداف: تهدف هذه الدراسة توضيح الإطار القانوني الذي يستمد منه الالتزام بالممارسات المستدامة مشروعيتها، واستنباط أهم الممارسات المستدامة التي يجب الالتزام بها في بيئة الأعمال من أجل المساهمة الفعالة في التنمية المستدامة.

الطرق المستخدمة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي وذلك بغرض الإحاطة بالإطار التشريعي المنظم للممارسات المستدامة كالتزام قانوني في بيئة الأعمال واستنباط الأحكام والنتائج ذات الصلة.

النتائج: لقد تبين من خلال الدراسة أنه بالرغم من أهمية النصوص القانونية المحددة للإطار التشريعي للممارسات المستدامة؛ إلا أنه فعليًا مازالت بيئة الأعمال في التجربة الوطنية غير منخرطة بشكل فعال في تنفيذ التزامها القانوني بالممارسات المستدامة.

الاستنتاجات (التوصيات والمساهمة): تستنتج الباحثة أنه بات ضروريًا التدخل لتقييم الوضع والعمل على إيجاد الحلول الملائمة.

الكلمات المفتاحية

التزام قانوني، بيئة الأعمال، البعد الاجتماعي للتنمية، تحديات بيئية، تنمية مستدامة، ممارسات مستدامة.

Legal Commitment to Sustainable Practices

Intissar Medjoudj¹

¹Kasdi Merbah University Ouargla (Algeria)

Abstract

Background & Statement of the problem: Sustainable development has garnered extensive international attention, leading to its integration into national policies, as exemplified by Algeria's legal commitment to sustainable practices. This commitment is enshrined in the Algerian Constitution, which serves as the foundational legal framework from which rights and freedoms gain legitimacy. Subsequently, various laws have been enacted to outline the mechanisms for implementing sustainable development. In the context of entrepreneurship, sustainability is particularly crucial, as business success increasingly depends on the ability to balance financial returns with environmental and social responsibilities. Thus, sustainability functions both as an objective and as a means to achieve broader developmental goals.

Objectives: The study aims to clarify the legal framework that underpins the commitment to sustainable practices and to identify key sustainable practices that businesses must adopt to effectively contribute to sustainable development.

Methods: The study employs both descriptive and deductive methodologies to elucidate the legal regulation of sustainable practices as a mandatory obligation within the business environment, as well as to derive judgments and conclusions based on these regulations.

Results: The findings indicate that, despite the significance of the legal provisions governing sustainable practices, the business environment in Algeria has not yet fully engaged in implementing these legal commitments.

Conclusions (Recommendations and contributions): The study concludes that there is a pressing need to assess the current situation and to develop appropriate solutions to enhance the implementation of sustainable practices within the business sector.

Key words

Business environment, Environmental challenges, Legal obligation, Social dimension of development, Sustainable development, Sustainable practices.

المقدمة

يعود استخدام مصطلح التنمية المستدامة لسنة 1980 في إطار الاستراتيجية العالمية للبقاء، من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، وتطور مفهومها، وتبلور بوضوح من خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة لسنة 1992 بالبرازيل والذي كرس الاهتمام بالتنمية المستدامة كالتزام عالمي ووطني وجعلها محور خطة عمل القرن الحادي والعشرين، ومن خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة سنة 2002 بجوهانسبورغ تم تحديد أولويات التنمية المستدامة وهي: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، التعليم، المعلومات والبحوث وهو ما جعل مفهوم التنمية المستدامة متعدد الأبعاد وواسع النطاق (الغرباوي، 2020).

وعلى الرغم من تعدد تعريفات التنمية المستدامة وعدم وضوحها في بعض الأحيان (محمد غنيم و أبو زنت، 2014)، إلا أنها تتفق جميعاً على الخصائص الجوهرية للتنمية المستدامة وهي أنها تنمية مستمرة، وعادلة، ومتوازنة، ومتكاملة، لا تستغني عن البعد البيئي، وتحقق الرفاهية الحالية وتضمن حقوق الأجيال المستقبلية. وبناءً على ذلك، تتحدد أهمية الاستدامة في ضمان مستقبل مزدهر لأمد طويل، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال اتباع طرق واستراتيجيات موجهة وهادفة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي مختلف مجالات الحياة، مع عدم المساس باستمرارية حق الأجيال المستقبلية في التمتع بما تم تحقيقه أو السعي في تحقيق الأفضل.

أهمية البحث

تكسب الاستدامة أهمية خاصة في مجال الأعمال؛ إذ تلعب الأعمال دوراً جوهرياً في تحقيقها، ذلك أنّ نجاح الأنشطة الربحية أصبح يقترن بالقدرة على خلق التوازن بين تحقيق الأرباح أو العوائد المالية من جهة، والمسؤولية البيئية والاجتماعية من جهة أخرى، وبمعنى آخر أكثر وضوحاً وتحديداً؛ تجسيد فكرة زيادة الربح المادي عن طريق الالتزام بتلبية احتياجات بيئية واجتماعية، مما يجعل الاستدامة غاية ووسيلة في الوقت نفسه.

لذلك، فإنّ الاستدامة في بيئة الأعمال يمكن فهمها بأنّها تمتع المؤسسة بتصور وخطة واضحة حول كيفية توظيف الجوانب غير المالية لتحقيق الأرباح المالية؛ وهو ما يتطلب الالتزام باحترام البيئة

والمساهمة في التكافل المجتمعي وتحسين الأداء باستمرار وعلى كافة الأصعدة البيئية والاجتماعية وغيرها لتشكيل قيمة تجارية للمؤسسة على المدى الطويل، حيث يعود عليها ذلك بتعزيز ثقة العملاء فيها وجاذبيتها للمستثمرين، كما يعود بالمنفعة على المجتمع والكوكب ككل.

فالأعمال المستدامة تختلف عن الأعمال التقليدية، التي يكون هدفها زيادة الربح والذي يكون في الغالب على حساب البيئة وصحة المستهلك وسلامته، بينما تهتم ريادة الأعمال المستدامة بممارسة نشاطات مربحة ومفيدة للمجتمع وفي الوقت نفسه غير ضارة بالبيئة، وتحترم حقوق الأجيال المستقبلية في بيئة سليمة.

إنّ الالتزام الأخلاقي للمؤسسات والشركات في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، قد تحول في ظل التوجه العالمي الجديد إلى التزام قانوني، فالحق في البيئة هو بمثابة الحق العام الذي يضمن القانون حمايته ويتحمل المسؤولية القانونية كل من يخل به، لذلك فإنّ أهمية البحث تكمن في توضيح الأساس القانوني الذي يستمد منه الالتزام بالممارسات المستدامة في بيئة الأعمال مشروعيته، مما يجعله التزاماً قانونياً تترتب على الإخلال به مسؤولية قانونية، كما يتم توضيح آليات ضمان تنفيذه عملياً.

بينما تزداد أهمية البحث بإبراز أهم صور الممارسات المستدامة المجسدة لهذا الالتزام القانوني، والتي من شأنها جعل بيئة الأعمال شريكاً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة التي تنشدها الدول والعالم ككل.

مشكلة البحث

في ظل التحديات العالمية الجديدة للتنمية فإنّ مختلف المنظّمات من شركات ومؤسسات أصبحت مضطرة بمناخها لأنشطتها الربحية، إلى انتهاج عدة طرق وممارسات مدروسة وهادفة لضمان مستقبل أكثر استدامة؛ بحيث تعود فوائد توجهها ذلك عليها هي بالدرجة الأولى ثم على المجتمع وبشكل عام على الدولة من خلال مشاركة هذه الأخيرة في تجسيد سياساتها التنموية ذات البعد العالمي الجديد، حيث تزداد أهمية تلك الممارسات المستدامة بفرضها كالتزام قانوني تنظّمه التشريعات الوطنية والدولية، وهذا ما يدفع إلى التساؤل إلى أي مدى يمكن فرض الالتزام بالممارسات المستدامة في بيئة الأعمال كالتزام قانوني؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس التساؤل حول:

المنهج المتبع

تحقيقاً لأهداف الدراسة يتم الاعتماد على المنهج الوصفي والاستنباطي، حيث يتيح الأول جمع المعلومات الضرورية ذات الصلة بموضوع البحث والتي يبنى عليها الإجابة عن إشكاليته، إضافة إلى الاعتماد على المنهج الاستنباطي بهدف استنباط الأحكام المناسبة من النصوص القانونية وإبداء الملاحظات حولها.

المبحث الأول

التكريس القانوني للالتزام بالممارسات المستدامة في التشريع الوطني

الجزائر كغيرها من الدول المنخرطة في تجسيد النظرة الواعية لأهمية التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، تُسهم في الجهد العالمي التشاركي والجماعي، الذي يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتجسيد مختلف أهدافها، حيث تحرص الدولة الجزائرية على الصعيد الدولي على المصادقة وتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات المختلفة بهذا الصدد، والمشاركة في الفعاليات العالمية والإقليمية المتعلقة بالتنمية المستدامة (حيموم، 2021) وعلى المستوى الوطني، تتبنى الدولة استراتيجية واضحة؛ تقوم على تحقيق أهداف ذات طابع مُستدام.

وانطلاقاً من هذا الوعي، كان لا بدّ من وضع الاستراتيجية المتبناة في الإطار القانوني المناسب، والذي من شأنه أن يضفي عليها المشروعية ويشملها بالحماية القانونية اللازمة، فتتحول تلك الاستراتيجية والأهداف المنوطة بها إلى التزام قانوني، تترتب على مخالفته مسؤولية قانونية.

وقد توالى صدور النصوص التشريعية في مختلف المجالات المرتبطة بالتنمية المستدامة وأهدافها، حتى بات الغطاء التشريعي واسع النطاق، ومتجهاً مرة تلو أخرى نحو ترسيخ نية حقيقية وجادة في الانخراط في الجهود المجتمعية الدولية في تعزيز التنمية المستدامة (المطلب الثاني)، ناهيك عن تحقيق النتائج الإنمائية التي تمس بشكل مباشر اقتصاد الدولة، والمجتمع والبيئة.

غير أنّه على الرغم من قدم الاهتمام التشريعي بموضوع التنمية المستدامة إلا أنّ الدستور الجزائري لسنة 2020 يوصف بحجز الزاوية في هذا الإطار (المجلس الشعبي الوطني، 2003) إذ يكرس الدولة القائمة على العدالة الاجتماعية، والتي تتطلع إلى تنمية حقيقية

أساس مشروعية هذا الإلتزام؟

- ما هي آليات تنفيذه عملياً؟

- ما هو مستوى الانخراط في تنفيذه فعلياً؟

- ما هي الحلول التشريعية في مواجهة مخالفته؟

أهداف البحث

يأتي البحث لتوضيح قيمة الممارسات المستدامة، وذلك بتسليط الضوء على ما قامت به الدولة الجزائرية منذ انخراطها في التوجه العالمي للتنمية المستدامة، من بذل للجهود وتسخير الإمكانيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بمفهومها القائم على تحقيق التنمية مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال المستقبلية، حيث تبنت الدولة الجزائرية مفهوم التنمية المستدامة دستورياً كالتزام قانوني، تتحدد آليات تنفيذه من خلال النصوص القانونية ذات الصلة بمجالات التنمية المستدامة المختلفة.

كما يهدف البحث إلى إبراز دور الشركات والمؤسسات في تنفيذ سياسة الدولة فيما يخص أبعاد وأهداف التنمية المستدامة، واستنباط أهم الممارسات التي تلتزم بها هذه المنظمات انطلاقاً من التنظيم القانوني للالتزام بها.

إضافة إلى أنّ البحث يهدف إلى تسليط الضوء على بعض التجارب الواقعية التي يحتذى بها في مجال الالتزام بالممارسات المستدامة، وهو ما من شأنه إبراز قيمة فرض الالتزام بالممارسات المستدامة كالتزام قانوني.

تقسيم البحث

بناءً على ما سبق، يتم تقسيم البحث إلى مبحثين أساسيين، بحيث يتم تخصيص المبحث الأول بداية للتكريس القانوني للالتزام بالممارسات المستدامة، بغرض تحديد الأساس القانوني للالتزام بالممارسات المستدامة، ومن ثم التطرق ضمن المبحث الثاني ل ضمانات التجسيد الواقعي للالتزام بالممارسات المستدامة، أخذاً بالاعتبار بعض التجارب المجسدة فعلياً في بعض المنظمات، وذلك بهدف التوعية بهذه الممارسات واتخاذها كتجارب يحتذى بها.

- الخطوط العريضة لسياسة الإعمار سواء الإقليمي أو البيئي أو في مجال حماية الثروة الحيوانية أو النباتية.
- حماية التراث الثقافي والتاريخي والعمل على الحفاظ عليه.
- النظامين العامين لكل من الغابات والمياه.

حيث يعتبر هذا التوجه الدستوري من قبيل الاعتراف الضمني بالتنمية المستدامة (زاوني، 2021).

بينما بموجب التعديل الدستوري لسنة 1989 بدأ يلوح التوجه نحو الفكر المُستدام، حيث نصّت المادة 115 منه على صلاحيات البرلمان في التشريع في مواضيع ذات صلة بالبيئة وحمايتها، ومن بينها القواعد العامة و النظام العام للصحة العمومية، والبيئة والمعيشة، والثروة الحيوانية والنباتية، والتراث الثقافي والتاريخي، والغابات، والمياه، والمناجم والمحروقات.

الفرع الثاني

وضوح التوجه التشريعي نحو تكريس دستوري صريح للتنمية المستدامة

بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 تجلّت الرؤية الواضحة للاتجاه نحو الاهتمام التشريعي بالتنمية المستدامة، وتبنيه كالتزام قانوني يقع على عاتق الدولة ومواطنيها؛ حيث نصّ المشرع صراحة في ديباجة الدستور على أنّ الشعب الجزائري يُسهم في بناء الاقتصاد المنتج في إطار التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة السليمة، وأنّ الشباب الجزائري ملزم وطنياً برفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فيكون بذلك المستفيد الأساسي من التزامه هذا بمعية الأجيال القادمة، كما أنّ الشعب الجزائري كله يلتزم بالمساهمة الفعّالة في التقدم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، في "عالم اليوم والغد" وفقاً للتعبير الصريح الذي جاء في النص الدستوري، حيث يعبّر كل من مصطلح "الأجيال القادمة" و "عالم اليوم والغد" عن تجسيد عناصر الاستدامة (شمون، 2019، ص 248).

والجدير بالإشارة أنّ المشرع الجزائري لم يكتفِ بالنص صراحة على التنمية المستدامة، بل أكدّ الأبعاد المختلفة لهذه الأخيرة والمكرسة عالمياً، سواء البعد الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي (عبد الأخر، 2023)؛ فعلى صعيد البعد الاقتصادي نصّت ديباجة الدستور على أنّ

على جميع الأصعدة (المطلب الأول).

المطلب الأول

التكريس الدستوري للتنمية المستدامة ضمن الدستور الجزائري بوصفه المرجع الأساسي

لا يخفى على دارس القانون ما لدستور الدولة من قيمة تسمو بأحكامه ضمن قمة الهرم التشريعي للدولة، حيث تُعدّ نصوصه المرجع الأساسي لما يضمنه ويقرره من حقوق ضمن بقية التشريعات الأقلّ منه درجة، لذلك فإنّ تكريس أي حق ضمن الدستور يضفي عليه مكانة وأهمية نابغة من الاعتراف به في أسمى قانون للدولة، وهو ما يجعله يحظى بالاهتمام البالغ لاحقاً عند تجسيده.

بالنسبة للتنمية المستدامة، فإنّ التكريس الدستوري لها مرّ بمرحلتين: تميّزت الأولى بعدم صراحة المشرع الدستوري في تبني الفكر المُستدام للتنمية (الفرع الأول)، ولكن مع توالي التعديلات الدستورية والتي جاءت استجابة للمتغيرات الواقعية، برزت مرحلة ثانية تميّزت بوضوح التوجه نحو تكريس التنمية المستدامة، وهي المرحلة التي اتضحت معالمها مع التعديل الدستوري لسنة 2016 (الفرع الثاني).

الفرع الأول

التكريس الدستوري للتنمية المستدامة في ظل عدم صراحة التوجه التشريعي

قبل التعديل الدستوري لسنة 2016 لم تنصّ الدساتير الجزائرية السابقة ومنها دستور 1963، 1976، 1989، 1996 على أحكام صريحة بخصوص التنمية المستدامة.

فدستور 1963 وهو أول دستور للجزائر المستقلة، خلا من أي أحكام تتعلق بالتنمية المستدامة أو حماية البيئة، حيث لم تكن الظروف مهيأة للاهتمام بهذا المجال.

لاحقاً تضمن دستور 1976 الإحالة في تنظيم حماية البيئة إلى المجلس الشعبي الوطني؛ فهو مؤسسة من مؤسسات الدولة تمثل الإرادة الشعبية و الذي أعطاه بموجب المادة 151 منه مجموعة من الصلاحيات في مجال التشريع، والتي من بينها:

وبهذا الصدد، نصت المادة 19 من الدستور على التزام الدولة الجزائرية بضمان الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية، بما يضمن احترام حقوق الأجيال القادمة، كما تلتزم بضمان حماية الأراضي الفلاحية والأماك المائية العامة، وقد اعتبر المجلس الدستوري المكلف بالسهر على احترام الدستور في الجزائر، وذلك في رأيه رقم 16-01 المؤرخ في 28 جانفي 2016 بأن الحق المكرس في المادة 68 من الدستور الجزائري يتعلق بحقوق الإنسان من الجيل الثالث والذي يترتب عليه المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة بوصفهما شرطين أساسيين للتنمية المستدامة.

لاحقا بموجب آخر تعديل دستوري لسنة 2020 تم تكريس نية فعلية في تجسيد التنمية المستدامة، وذلك من خلال التمكين من استخدام الإمكانيات المتاحة فعلياً، وقد أشار الدستور في ديباجته على مشاركة الشعب الجزائري في بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة، وأن تكون من أولوياته في هذا الإطار المحافظة على البيئة من التدهور، وأن يكون على وعي بالتحديات السبعة عشر التي أعلنتها الأمم المتحدة كأهداف يتم السعي للوصول إليها في حدود 2030، ومن ذلك الوعي بالتغير المناخي وما يترتب عليه من أثر على البيئة، وبالتالي ما يخلقه ذلك من تحديات.

حيث يلتزم الشعب الجزائري وفقاً لتعبير المشرع الدستوري بالحرص على ضمان حماية الوسط الطبيعي والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، والمياه والالتزام بالمحافظة عليها لصالح الأجيال المستقبلية، فهو بذلك يحمل أفراد المجتمع الالتزام بالتطلي بروح المسؤولية تجاه الوعي بالمشكلات البيئية والمشاركة الإيجابية في إيجاد الحلول المناسبة.

كما أكدت الديباجة على الاعتراف بالطاقات الشبابية بوصفها مورداً بشرياً مهماً للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي تلتزم الدولة بإشراك الشباب فعلياً في عملية البناء والمحافظة على مصالح الأجيال المستقبلية، وتحقيقاً لذلك تضمن له توكيلاً نوعياً تتحمل مسؤوليته مؤسسات الدولة والمجتمع.

بينما تضمن الدستور في تعديله الجديد تعديلاً للمادة 19 من دستور 2016 السابق الإشارة إليها، وتعويضها بالمادة 21 والتي أكد فيها المشرع على أن تسهر الدولة الجزائرية على ضمان بيئة سليمة يتحقق

بناء الاقتصاد المنتج والنافسي لا يكون إلا في إطار التنمية المستدامة، كما تعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال؛ وذلك خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية وفقاً لما جاء في نص المادة 43 من الدستور. وبالنسبة للبعد الاجتماعي، فقد ورد في الديباجة النص على الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على التفاوت الجوهري بين مناطق الوطن في مجال التنمية، والذي أكدته الدستور مرة أخرى في المواد 09 و10 منه.

بينما توالى النصوص المكرسة للبعد الاجتماعي في أوضح صورة، من خلال النص على التوالي بموجب المواد (37، 34، 35، 36، 72، 73، 65، 66، 67، 69 من الدستور) على الاهتمام بالشباب وتنمية قدراته، لئيسهم في دفع عجلة التنمية، والنص على دور المرأة السياسي وحققها في المساواة في تولي المناصب الإدارية، اعترافاً بقدراتها وضرورة الإشراف الفعّال للجميع في عملية التنمية، وحماية الأسرة والفئات الضعيفة في المجتمع، ومجانية التعليم، والحق في الرعاية الصحية، والحق في تسهيل الحصول على سكن، والحق في العمل والأمن فيه.

أما البعد البيئي، فقد كان موقف المشرع الجزائري منه واضحاً وصريحاً، كما جاء متماشياً ومكرساً للتوجه الدولي المنبثق عن مؤتمر ستوكهولم، والذي يحرص على توجيه الدول في تخطيطها التنموي نحو ضمان التوفيق بين الحاجة إلى التنمية وحماية البيئة لمصلحة الأجيال الحالية والقادمة، فلا تنمية مستدامة إلا إذا أخذت بالاعتبار حماية البيئة (اللبيدي، 2015)، فقد اعتبر المشرع الجزائري حماية البيئة شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة، وحقاً من حقوق الإنسان مكفولاً دستورياً للمواطن، وذلك وفقاً لما ورد في ديباجة الدستور والمادة 68 منه والتي جاء النص فيها بأن للمواطن الحق في البيئة السليمة، والتي تعمل الدولة على المحافظة عليها، كما يشارك كل من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في المحافظة على البيئة من خلال ما يحدده القانون من واجبات.

فالنص الدستوري يدل على التزام قانوني للدولة في حماية البيئة باعتبارها أساساً للتنمية المستدامة، وكذلك الأمر للمواطنين، والأشخاص المعنويين، حيث يدخل ضمن هذا المصطلح الأخير الشركات والمؤسسات، مما يفترض تحديد الواجبات التي يرتبها هذا الالتزام، وهو ما يتجسد فعلياً في التنظيم القانوني لحماية البيئة.

بحماية البيئة ومتطلبات التنمية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

تنوّع الغطاء التشريعي المجسد للسياسة التنموية المستدامة

تعددت وتنوعت القوانين التي صدرت بغرض تجسيد السياسة التنموية المستدامة، ولا شك أنّ تنوعها نابع من التزام الدولة الجزائرية بالتنمية المستدامة وفقاً للتوجه العالمي الجديد الذي يتبنى مجموعة من الأولويات متعددة الأبعاد واسعة النطاق، حيث يفترض في تلك القوانين أن تشكل تجسيدا فعلياً لما يمكن تسميته بالالتزام البيئي، وفي هذا الإطار تلعب الإدارة المكلفة بشؤون البيئة دوراً مهماً في تنفيذ سياسة الدولة ومخططاتها وفقاً لما يتم توضيحه لاحقاً.

من بين القوانين التي أصدرها المشرّع الجزائري استجابة لهذه الأولويات نجد:

القانون المتعلق بإدارة النفايات والرقابة عليها والتخلص منها رقم 01 - 19، القانون رقم 03 - 01 المتعلق بالتنمية المستدامة في المجال السياحي، القانون المتعلق بتعزيز الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة رقم 04 - 09، القانون المتعلق بحماية الساحل وتعزيزه رقم 02 - 02، القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة رقم 04 - 03، القانون المتعلق بالمياه رقم 05 - 12، القانون المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتطويرها رقم 02 - 08، القانون المتعلق بمنع وإدارة المخاطر في إطار التنمية المستدامة رقم 04 - 20، القانون المتعلق بتوجهات المدينة رقم 06 - 06، القانون المتعلق بإدارة وحماية وتنمية المساحات الخضراء رقم 07 - 06، القانون المتعلق بالتوجه الفلاحي رقم 16-08، القانون المكمل للقانون رقم 98 - 11 المتعلق بقانون التوجيه والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، القانون المتعلق بالصحة رقم 85 - 05، القانون المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش رقم 09 - 03، القانون المتعلق بتوجيه وتنظيم النقل البري في إطار التنمية المستدامة رقم 01 - 13، القانون المتعلق بالإرشادات الخاصة بالتدريب والتعليم المهنيين رقم 08 - 07، القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية رقم 18 - 05، القانون المتعلق بالقانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي رقم 20 - 02، القانون رقم 22 - 09 المعدل والمتمم للقانون التجاري، المرسوم التنفيذي رقم 20 - 374 المحدد لشروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، القانون رقم 20-04 المتعلق بالوقاية

معها رفاهية الأشخاص، كما تضمن التوعية المستمرة بالمخاطر البيئية، بالمقابل الحث على الاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية بشكل خاص؛ باعتبارها من العوامل الرئيسية لتلوث الهواء، وكافة الموارد الطبيعية، إضافة إلى التأكيد على المعنى الواسع لحماية البيئة والذي يشمل البر والبحر والجو، كما أكدت على الالتزام باتخاذ التدابير الكفيلة بقمع المتسببين في التلوث البيئي.

حيث يتجلى من خلال هذا التعديل، النية الفعلية في الالتزام بضمان حماية فعّالة للبيئة ببعديها الوقائي والردعي، والتي تتجسد واقعياً بإصدار القوانين التي تحدد التدابير الملزمة.

كما يتضح التركيز على الموازنة بين حق الأفراد في الرفاهية وضرورة حماية البيئة وعدم الإضرار بها، فالتنمية المستدامة لا تتحقق إلا من خلال حماية البيئة، وهو التزام تتحمله الدولة بالدرجة الأولى.

إنّ النصوص الدستورية ذات الصلة بالتنمية المستدامة تؤكد من خلال عباراتها وروحها، على تحمل الدولة الجزائرية لالتزام قانوني بضمان تنمية مستدامة وفقاً للتوجه العالمي الجديد لها، ويتضمن هذا الالتزام التحلي بروح المسؤولية في وضع الآليات واتخاذ التدابير الكفيلة بتجسيد هذا الالتزام، مع إشراك الجميع من أفراد ومؤسسات الدولة والمجتمع في تحقيق هذا الالتزام، وبالتالي تحمل المسؤولية عن الإخلال به. وعلى هذا الأساس، يقع على عاتق الفاعلين في بيئة الأعمال التزام قانوني بالممارسات المستدامة، وبالتالي التمتع بتصور واضح حول الاستراتيجية التي يجب عليهم اتباعها في أعمالهم من أجل ضمان احترام البيئة والمساهمة في تحسين نوعية الحياة بشكل مستمر.

المطلب الثاني

التجسيد الفعلي للالتزام بالممارسات المستدامة ضمن مختلف مجالات التنظيم القانوني

انطلاقاً من الالتزام الدولي للدولة الجزائرية بالتنمية المستدامة، وما تضمنته دساتير الدولة من أن يتم تجسيد التوجهات والسياسات التنموية المستدامة ضمن نصوص قانونية تعكس تلك السياسات في مختلف مجالات التنمية، فقد صدرت عدة قوانين في هذا الإطار (الفرع الأول)، والتي يمكن وصفها بالإجراءات الفعلية لتجسيد الالتزام بالتنمية المستدامة، أخذاً بالاعتبار أن تضمن هذه القوانين التوفيق بين الالتزام

له فإنّ التنمية المستدامة تقوم على الجمع والتوفيق بين مطلب التنمية ببعدها الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة وعدم الإضرار بها.

3 - المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتعلق بإنشاء مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة الأعمال مع تحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها: حيث صدر هذا المرسوم بتاريخ 15 سبتمبر 2020 كخطوة نحو تجسيد توجه الدولة الجزائرية لترقية هذا النوع من المؤسسات، بالنظر لما تحقّقه هذه الأخيرة من مساهمة في التنوع الاقتصادي والذي يُعدّ أحد الأبعاد الاقتصادية المكرسة دستورياً، والتشجيع على التنوع في الاستثمار خارج قطاع المحروقات، مع تهمين البحث العلمي وتشجيع الشباب على المشاركة في عملية التنمية من خلال البحث العلمي الجاد والابتكار الذي من شأنه تحقيق نمو متسارع وعلى مدى طويل، فالمؤسسات الناشئة يعوّل عليها في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على المعرفة والتطور التكنولوجي (قنفود، 2022).

وقد استحدث هذا المرسوم لجنة مركزية ذات طابع وطني تمنح لهذه المؤسسات علامة حاضنة أعمال أو مشروع مبتكر أو مؤسسة ناشئة، وذلك بغرض ترقيتها ومنحها المزيد من الفرص الاستثمارية (مخاشنة، 2021)، كما تم تعديل اسم الوزارة المهمة بالمؤسسات الاقتصادية المستحدثة وتسميتها بوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي 20 - 01 مؤرخ في 02 جانفي 2020 باعتبار هذه المؤسسات ضمن السياسة العامة للحكومة وبرنامجها، وتوكيل الوزير المكلف بإعداد برنامج وطني يشملها.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-55 مؤرخ في 25 فيفري 2020 تم إنشاء هيئة مساعدة للوزارة ممثلة في الإدارة المركزية التابعة مباشرة للوزارة المعنية، وتم وضع مديرية مختصة بالمؤسسات الناشئة مكلفة بترقيتها وتطويرها واعتماد كل الوسائل لدعمها، وتعمل على اقتراح الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم لها، وتقتراح تدابير دعم الابتكار والتطوير في هذا المجال، واقتراح كل التدابير الهادفة لتحسين تنافسية هذه المؤسسات ودعم تطويرها وديمومتها، وضمن هذه المديرية توجد مديرية فرعية للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة، تكفل توفير المناخ البيئي الملائم لسير المؤسسات، وتكلف باقتراح برامج تطوير النظم البيئية المخصصة للمؤسسات الناشئة، والتي تشجع

من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

الفرع الثاني

أمثلة لمضمون قوانين مجسدة للتوفيق بين الالتزام البيئي ومتطلبات التنمية

تجدر الإشارة إلى ثلاث قوانين مهمة كأمثلة يتجسد فيها الاتجاه التشريعي لضمان تنمية مستدامة، وهي:

1 - القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة: صدر هذا القانون في 12 ديسمبر 2001، حيث تكمن أهميته في كونه أول قانون جزائري يصرّح بمصطلح التنمية المستدامة، والذي جاء ليحدد التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، والتي من شأنها ضمان تنمية منسجمة ومستدامة للفضاء الوطني بمختلف جهاته، على أساس الاختيارات الاستراتيجية والسياسات الملائمة لتجسيدها (مصطفاوي، 2018).

وعلى الرغم من عدم تعريف التنمية المستدامة وفقاً لهذا القانون، إلا أنه يمكن استنباط تعريفها من خلال الأهداف التي سطرها للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، والتي تقوم على فكرة مهمة وهي الالتزام بتنمية الثروة الوطنية مقابل حفظ حقوق الأجيال المستقبلية في تلك الثروة (مصطفاوي، 2018).

2 - القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

على الرغم من قدم الاهتمام التشريعي بالبيئة في الجزائر (قاسي، 2017)، إلا أنّ مشاركة الجزائر رسمياً في مؤتمر قمة الأرض المنعقد بالبرازيل سنة 1992، وبعد مصادقتها عليه بموجب الأمر 95 - 03 المؤرخ في 21 جانفي 1995 ترتب على عاتق الدولة تجسيد التزاماتها الدولية في الاهتمام بالبيئة وحمايتها، مما تطلب صدور التنظيم القانوني الخاص بالبيئة، والذي تجسد بشكل خاص في القانون 03 - 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وقبله القانون 83 - 03 المتعلق بحماية البيئة، والذي يشكل في نظر بعضهم أهم تشريع في تحديد المبادئ العامة لحماية البيئة في مختلف جوانبها (قاسي، 2017)، غير أن قانون 03-10 جاء ليؤسس لمنظومة قانونية صريحة فيما يخص حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة، وقد تبنى المشرّع فيه مبادئ التنمية المستدامة المقررة في قمة الأرض، ووفقاً

وفقاً لسياسة تنموية تأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري، وذلك من خلال اللجوء إلى مخططات وطنية شاملة لمختلف المجالات وتمتد لعدة سنوات، غير أنّ تلك المخططات أدت في كثير من الأحيان إلى إهمال الجانب البيئي في مقابل تجسيد الأهداف التنموية (مراح، 2007).

ومن بين أهم المخططات التي اعتمدها الدولة الجزائرية في هذا الصدد، نجد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الصادر بموجب القانون رقم 10 - 02 المؤرخ في 29 جوان 2010 والذي يُعدّ مخططاً عاماً لحماية البيئة، وقد جاء تماشياً مع السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ضمن القانون 01 - 20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وهي سياسة تجمع بين متطلبات السيادة الوطنية والأهداف التنموية (مصطفى، 2018).

تكمن أهمية هذا المخطط في تحديده الطريقة التي ستعتمدها الدولة لعشرين سنة مقبلة، حيث يخضع لتقييم دوري وللتحيين كل خمس سنوات، أما أهدافه فتشمل تجسيد حلول للتحديات الموجودة بالنسبة لثلاث مجالات (عزي وبوشعير، 2019) وهي:

- استجابة الدولة للرهان الديموغرافي والتمثل في التفاوت في تموقع السكان ونشاطاتهم في الإقليم من خلال برمجة حلول لإعادة التوازن الإقليمي، تأخذ بالاعتبار طاقة تحمل الأوساط الطبيعية إضافة لتحقيق التوازن الإقليمي.

- تفعيل جاذبية الإقليم من خلال تهيئته بما يلائم ذلك من توفير للخدمات ومناصب العمل وعصرنة شبكات النقل والاتصالات.

- المحافظة على رأس المال الطبيعي والثقافي وتثمينه، بجعله أولوية دائمة، خاصة في ظل التصحر وندرة المياه .

بالإضافة إلى هذا المخطط العام هناك عدة مخططات تهدف إلى تجسيد الاستغلال الأمثل للموارد البيئية والمحافظة عليها، وذلك بالنظر إلى أنّ البعد البيئي هو شرط أساسي للتنمية المستدامة في توجه الدولة الجزائرية، ومن بين أهم المخططات في هذا الخصوص، نجد مخطط العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والذي جاء استجابة للقانون 03 - 10 المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة، والذي نص على ضرورة تدخل الوزارة الوصية على البيئة بإعداد مخطط وطني

الابتكار ونقل التكنولوجيا، كذلك تعمل على اقتراح آليات تمويل لتطوير النظم البيئية لهذه المؤسسات (مخاشنة، 2021).

المبحث الثاني

ضمانات تجسيد الالتزام بالممارسات المستدامة على ضوء الممارسات الواقعية

على الرغم من أهمية النصوص القانونية، إلا أنّ قيمتها الحقيقية تكمن في مدى القدرة على تجسيدها عملياً، حيث يفترض توفير الآليات الكفيلة بذلك، وتجاوز كل العقبات التي تعترض تنفيذ الاستراتيجية المسطرة، حيث تشير دراسات الحالة في المجال الاقتصادي إلى ما تواجهه الدولة الجزائرية من تحديات ورهانات حقيقية في تجسيد استراتيجيتها التنموية (بلحسين، 2020).

وفي هذا الصدد تتم الإشارة إلى ما توفره الدولة الجزائرية من آليات للتجسيد الفعلي للالتزام بالممارسات المستدامة (المطلب الأول)، ثم يتم التطرق إلى صور ومظاهر الممارسات المستدامة التي يمكن اللجوء إليها في بيئة الأعمال تجسيدا للإرادة التشريعية واستراتيجية الدولة (المطلب الثاني).

المطلب الأول

آليات التجسيد الواقعي للالتزام بالممارسات المستدامة التي تنتهجها الدولة الجزائرية

تتعدد الآليات التي تتبناها الدولة الجزائرية في سبيل التجسيد الواقعي للالتزام بالتنمية المستدامة، خاصة في ظل التحديات والرهنات التي تواجهها بهذا الخصوص، وهي آليات ذات طابع اقتصادي (الفرع الأول) أو مالي (الفرع الثاني) أو إداري (الفرع الثالث).

الفرع الأول

التخطيط المسبق كآلية اقتصادية تعتمد عليها الدولة الجزائرية لضمان تنمية مستدامة

يشكل التخطيط وسيلة أساسية تضمن من خلالها الدولة تحقيق الأهداف التنموية وفقاً لسياسة واضحة (محمد غنيم و أبو زنت، 2014)، حيث سعت الدولة الجزائرية إلى النهوض بالاقتصاد الوطني

لنشاط البيئي والتنمية المستدامة، يهدف إلى التخفيف من الآثار المترتبة على التدهور البيئي، ومزامنة التحول الاقتصادي مع التحول البيئي وتحدياته، وكذلك البرنامج الوطني لتسيير النفايات، والبرنامج الخماسي لدعم الإنعاش، وبرنامج حماية الساحل والوسط البحري...

الفرع الثاني

اللجوء إلى الوسائل المالية كأداة للدعم أو للضغط وتغطية الأضرار البيئية

لا شك في أنّ توفير الموارد المالية يُعدّ من أكثر التحديات الواقعية التي تواجه تجسيد التنمية المستدامة وحماية البيئة، لذلك كان من اهتمامات الدولة الجزائرية الحرص على ضمان التزامها القانوني بالتنمية المستدامة بتوفير مصادر للتمويل المالي والتي من بينها بالإضافة إلى الميزانية العامة (حيموم، 2021):

- صناديق التنمية: يتم إنشاؤها في إطار إنجاز برامج الدعم المختلفة والمرتبطة بالسياسة الوطنية، حيث توفر التمويل المالي في شكل قروض أو منح، ومن أمثلتها: الصندوق الخاص لتطوير الجنوب، وصندوق دعم الاستثمار وتحديث المؤسسات.
- الإعانات والمساعدات المالية: وهي إجراءات محفزة بغرض التطوير ودعم برامج التنمية المتكاملة، وتحدد في إطار قانون المالية.
- البنوك والمؤسسات المالية التمويلية.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقد حرصت الدولة الجزائرية بالنسبة للمؤسسات الناشئة -التي يُعدّ الدعم المالي من أهم العوائق المؤثرة على استمراريتها- على توفير الدعم المالي لها، وتم استحداث آليات تمويلية غير تقليدية تقوم على الاستثمار في رأس المال، حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 16 - 205 المؤرخ في 25 جويلية 2016 المتضمن كليات إنشاء وتسيير وممارسة نشاط شركة تسيير صناديق الاستثمار، بحيث تكلف بموجبه مؤسسات ذات طابع خاص وتسمى بمؤسسات رأس المال الاستثماري بالمساهمة في دعم المؤسسات الناشئة على أساس المشاركة، حيث تستفيد المؤسسة من التمويل المالي والخبرة والكفاءة العالية في مجال الأعمال، وتقدم الدولة الجزائرية بموجب القانون 11-06 المؤرخ في 06 جوان 2006 والمتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري عدة تحفيزات جبائية و ضمانات خروج من الاستثمارات لجهة رأس المال من أجل جذبها (مخاشنة، 2021).

كما أنّه وبموجب قانون المالية لسنة 2020 تم إنشاء صندوق دعم للمؤسسات الناشئة بهدف تمويل المشاريع الناشئة وتحمل أعبائها (نعار، 2021).

هذا إضافة إلى الدور الذي تقوم به حاضنات الأعمال المستحدثة بمفهومها الجديد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20 - 254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، والتي تتميز بالفاعلية في احتضان المشاريع الناشئة وتوجيه رواد الأعمال، حيث تعمل على توفير الدعم المالي ومرافقة المشروعات الناشئة لتحقيق النجاح، فهي تمنح دعماً كاملاً، ومن أمثلتها في الجزائر حاضنة الأعمال الخاصة بشركة أوريدو (بوالشعور، 2018) هذا إضافة إلى حاضنات الأعمال الجامعية الموجودة في بعض الجامعات وتحتضن المؤسسات الناشئة للطلبة.

أما بالنسبة للجوء إلى الوسائل المالية كوسيلة ضغط، فوفقاً للقانون 03 - 10 المتعلق بالبيئة، تم النص على ما يسمى بمبدأ الملوث الدافع الذي يُعدّ أحد المبادئ الأساسية في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي بموجبه يتحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه، إضافة إلى إعادة الحال إلى ما كان عليه، فهو بمثابة الالتزام القانوني، حيث يقوم على فكرة تحمل كلفة حماية البيئة (مراح، 2007).

ولا شك في أنّ هذا المبدأ مهم في تغطية الأضرار البيئية، غير أنّ أهميته تزداد من خلال ما يؤدي فرضه كالتزام قانوني إلى التشجيع على ابتكار التكنولوجيات غير الملوثة للبيئة، وهو ما يسهم في دعم الاستدامة البيئية.

يترتب على هذا المبدأ بوصفه أداة ضغط مالي، فرض مجموعة من الرسوم البيئية ومنها الرسم التكميلي على التلوث الجوي والصناعي، والرسوم التحفيزية لإزالة النفايات، والرسم على الوقود...، إضافة لفرض آليات تعويض عن مختلف الأضرار البيئية، حيث يتيح المبدأ اللجوء إلى التعويض العيني بوصفه الطريق الأمثل في مجال الأضرار البيئية، والذي يعني إصلاح الضرر وإعادة الحال إلى أصله (قرميط، 2021 - 2022).

الفرع الثالث

استحداث أجهزة وهيئات إدارية محلية تسهر على متابعة تجسيد التنمية المستدامة

سبق الإشارة إلى أنه يفترض في القوانين المجسدة للتوجه نحو التنمية المستدامة أن تشكل تجسيدا فعلياً لما يمكن تسميته بالالتزام البيئي، وفي هذا الإطار تلعب الإدارة المكلفة بشؤون البيئة دوراً مهماً في تنفيذ سياسة الدولة ومخططاتها؛ وذلك في إطار ما يصطلح عليه دورة الالتزام البيئي والتي تبدأ بإصدار التشريعات ولوائحها التنفيذية التي تحدد كل النشاطات المؤثرة في البيئة، ثم تحديد الإطار العام لتحقيق الأهداف التشريعية، ومن ثم وضع الشروط والإجراءات التي تضمن تنفيذ الالتزام البيئي وعدم الإخلال به، مع ضرورة الرقابة المستمرة على التنفيذ الصحيح للالتزام، فإذا تبين وجود أي خلل يتم اتخاذ الإجراءات الملائمة من توجيه وتقديم الدعم الفني والمادي مع إمكانية اللجوء إلى العقوبات الردعية التي يحددها القانون في حالة تثبتت الهيئات الإدارية المعنية من التعنت في تنفيذ الالتزام البيئي، وتنتهي الدورة بتقييم جدي لكل المراحل السابقة بغرض تبني التعديلات المناسبة في التشريعات ولوائحها التنفيذية وتحسين أداء الجهاز الإداري في ضمان تنفيذ الالتزام البيئي (الريفي، 2015).

لذلك في إطار توفير ضمانات تجسيد التنمية المستدامة، كان ضرورياً استحداث جهات وصية على متابعة تنفيذ الأداء المتعلق بالتنمية المستدامة وتقييمه، حيث استحدثت في هذا الإطار عدة مؤسسات لهذا الغرض من بينها:

- مؤسسة ترقية وتسيير هيكل دعم المؤسسات الناشئة "ألجبريا فانتور"، مستحدثة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20 - 356 والمؤرخ في 30 نوفمبر 2020 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي، توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، وتعتبر أداة للسلطة العمومية من أجل تنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتسيير هيكل دعم المؤسسات الناشئة، وتعمل على متابعتها، وتخضعها لأشكال الرقابة المنصوص عليها قانوناً (مخانشة، 2021).

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي نص عليه الدستور الجزائري كجهاز استشاري، والذي يعتبر إطاراً للتشاور الوطني المشترك مع المجتمع المدني حول سياسات التنمية الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة (ناجي، 2022).
-المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات نص عليه الدستور كجهاز استشاري دوره تقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تامين نتائج البحث في إطار التنمية المستدامة.

-المجلس الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة تجسيدا للقانون 01 - 20 المشار إليه.

-المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر بقاء بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 - 263.

-المركز الوطني للبيئة والتنمية المستدامة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 - 115.

-الوكالة الوطنية للنفايات بموجب المرسوم رقم 02 - 175.

-المركز الوطني للتكوين في البيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 - 263.

-الوكالة الوطنية للمتغيرات المناخية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 - 375.

-الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91 - 33.

-المفتشية العامة للبيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93 - 183 وهي تعمل على حماية البيئة من خلال عمليات التفتيش والمراقبة الدورية، وتكلف بعدة مهام في هذا الإطار، من بينها اقتراح أي تدبير يعزز عمل الدولة في حماية البيئة (عزي وبوشعير، 2019).

المطلب الثاني

مظاهر الممارسات المستدامة التي يمكن اللجوء إليها في بيئة الأعمال تجسيدا لتوجه الدولة

لاشك في أنّ الاستدامة باتت مطلباً جماعياً، حيث يتزايد الوعي بأهمية أن تتجه المؤسسات والشركات إلى تفعيل استراتيجيات جادة لتكون أكثر استدامة، وبالتالي تسهم في العمل الجماعي المعزز للممارسات المستدامة، وذلك في إطار بيئة الأعمال.

إنّ تلك الممارسات تُعدّ بمثابة التحديات، التي يمكن للمنظمات في بيئة الأعمال تحقيقها ف يرتفع مؤشر الاستدامة عندها، أو تخفق في ذلك، بسبب عدم القدرة على تحقيق توازن بين متطلبات الممارسات المستدامة وأهدافها الربحية، غير أنّه في ظل فرضها كالتزام قانوني، قد تتعرض المنظمة لمسؤولية قانونية لمخالفتها تنفيذ التزامها على

إن التحلي بروح المسؤولية تجاه التحوّل نحو الممارسات المستدامة تجسيدا لأهداف هذه الأخيرة، يقتضي من أي منظمة أن تتخذ مجموعة من الخطوات يصطلح عليها (خطوات أو مراحل إدارة التغيير)؛ تتمثل بشكل أساسي في: التخطيط للتغيير، والإصرار والتوجيه والتنظيم، والالتزام بالتنفيذ، والرقابة (أبو النصر و مدحت محمد، 2017).

وكنموذج لذلك نجد أنّ (المجموعة Brother Gulf العالمية) والمختصة بتصنيع الطابعات والمساحات الضوئية وآلات الخياطة، والمعدات الصناعية، ومعدات الترميز وما له صلة بذلك، تتبنى سياسة واضحة في منح الأولوية لتجسيد أربعة بنود تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، تحت شعار: تعزيز الممارسات الإدارية ذات الأهمية البيئية والاجتماعية و الحوكمة.

حيث تضع المجموعة أربعة بنود، وتعمل فعلياً على تجسيدها، وهي (Global Brother): الابتكار في المنتجات والخدمات لإسعاد العملاء، والاستمرار في بذل جهود مساعدة البيئة عالمياً، وتعزيز المستمر لأنشطة المساهمة الاجتماعية، وتعزيز التعاون مع الشركاء للتلبية السريعة للاحتياجات الاجتماعية.

2 - الاتجاه نحو الاستثمار الابتكاري

لا يخفى ما للابتكار من قدرة على إيجاد الحلول التي يطول أمدها، إلى جانب المقدرة على تقديم البدائل الملائمة سواء بتطوير ما هو موجود أو خلق ما لم يوجد سابقاً في مجال التقنية (شريقي، 2014) ولذلك من المهم أن تسعى الشركات والمؤسسات إلى الاستثمار في مجال الابتكار التكنولوجي، للحد من الأثر السلبي للأنشطة التي تمارسها والتقليل من المخاوف المستقبلية من عدم قدرتها على الاستمرار في تحقيق الأرباح؛ بسبب استنزاف الموارد أو زيادة تكلفة الأعمال أو حتى بسبب فقدانها لثقة زبائنها في ما تقدمه لهم، في ظل الوعي المتنامي لأفراد المجتمع بأهمية الأنشطة الصديقة للبيئة، حيث إنّ حيازة الشركة على تكنولوجيا صديقة للبيئة أو ما يعرف بالتكنولوجيا الخضراء (سحانين، 2022) من شأنه أن يعزز تنافسيتها في بيئة الأعمال.

وبالنسبة للعوائق المالية التي تواجه الشركات الصديقة للبيئة، فهي عوائق مؤقتة، فبمجرد تحقيق الأرباح يمكن تعويض التكاليف، بل إنّ الممارسات المستدامة تقتضي ابتكار الحلول التي تقلل من التكاليف، ومن ذلك أن اللجوء إلى التقنيات الرقمية من شأنه أن يقلل تكاليف

النحو الذي يحدده القانون، خاصة عندما يتعلق الأمر بمخالفة قواعد حماية البيئة، أو شروط حماية المستهلك و ضمان أمنه الغذائي.

لذلك من المهم التطرق لأهم صور الممارسات المستدامة التي يجب على المؤسسة الالتزام بها (الفرع الأول)، ثم التطرق لنماذج واقعية يحتذى بها (الفرع الثاني).

الفرع الأول

أهم الممارسات التي من شأنها تعزيز الاستدامة في بيئة الأعمال

تتبع هذه الممارسات من الوعي بالالتزام القانوني بضرورة المشاركة في الجهد الوطني والدولي لتعزيز التنمية المستدامة، حيث تتجه المؤسسات والشركات إلى اتخاذ استراتيجيات واضحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحيث تبقى خاضعة للتقييم المستمر وبذل الجهود الملائمة باستمرار للحفاظ على الأهداف المحققة وتحقيق المزيد منها، وهو أمر يرتبط بزيادة الثقة في المؤسسة أو الشركة وتحقيقها للأرباح إلى جانب الأهداف التنموية.

من جهة أخرى، فإنّ الالتزام بالممارسات المستدامة هو تجسيد للمسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال، حيث تتحمل المؤسسات والشركات مسؤولية أخلاقية وقانونية تجاه المجتمع والدولة، فتعمل على تبني الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في نشاطها، حيث تنعكس نتيجة ذلك على قيمتها هي في حد ذاتها، كما يعود الأمر بالفائدة على المجتمع والدولة ككل (عبد الأخر، 2023).

من بين أهم الممارسات التي يمكن تبنيها في بيئة الأعمال، يمكن الإشارة إلى الآتي:

1 - تبني فكر منفتح على تعزيز الممارسات المستدامة داخل بيئة الأعمال من دون وجود رغبة حقيقية لدى المنظمة سواء أكانت شركة أم مؤسسة في أن تتحول إلى بيئة تدعم الاستدامة، فإنّه من الصعب الحديث عن ممارسات مستدامة يحتذى بها، ولذلك تسعى الشركات التي تتحلى بروح المسؤولية تجاه البيئة والمجتمع إلى خلق قيمة بيئية ومجتمعية من خلال ما تقوم به من أعمال، والتي قد تكون على مستوى عالمي، حيث تتبنى هذه الشركات والمؤسسات تجسيد الأهداف المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة كأهداف للتنمية المستدامة.

وبالنسبة للمنتجات الصديقة للبيئة تقوم الشركات بتسويق المنتجات المصنّعة من مواد ذات بصمة كربونية منخفضة، وتلك التي يمكن إعادة تدويرها أو تحللها.

وكنموذج في هذا الصدد، (المجموعة Brother Gulf العالمية) تلجأ إلى انتهاج سياسة بيئية تعتمد على التنوع البيولوجي، من خلال اقتناء مواد أولية بيولوجية، واستخدام ورق مستمد من الخشب المنتج في غابات تتحلى بالمسؤولية (Brother, 2023).

من جهة أخرى، التشجيع على المساهمة في عملية التدوير، وذلك من خلال نشر هذه الثقافة، وتفعيلها بتخصيص الشركات أو المؤسسات للحواريات الصديقة لإعادة التدوير، وهو ما تقوم به فعلياً مجموعة (Brother Gulf).

5 - تبني البعد الاجتماعي كمظهر مميز للشركة يعزز قدرتها على الاستقطاب لا يخفى ما للبعد الاجتماعي من أهمية في تجسيد الفكر المُستدام، ولذلك تعمل الشركات والمؤسسات على خلق فرص عمل متكافئة، على أساس العدل والمساواة والكفاءة، واحترام حقوق العاملين في عدد ساعات العمل والحق في الراحة، وتقديم التحفيزات لهم، ودعمهم مالياً عن طريق منح قروض أو مكافآت، إضافة لإتاحة الفرص لهم لتطوير مهاراتهم، وتشجيعهم على الممارسات الابتكارية التي تزيد من قيمة الشركة.

كما تُسهم في تعزيز التضامن الاجتماعي على مستوى المجتمع، من خلال المشاركة في مبادرات تحسين الظروف الاجتماعية عن طريق الدعم المالي أو مشاركة الخبرات.

ولا شك أنّ الأثر الذي تتركه الشركة في المجتمع بسبب هذا التوجه سيعود عليها بمزيد من الثقة والتقدير من المتعاملين معها مما يزيد في أرباحها، بل تؤدي مثل هذه المبادرات إلى تشجيع المتعاملين على المساهمة في التكافل الاجتماعي، إذ تتيح لهم الشركة هذه الفرصة بشكل مباشر أو غير مباشر، فالأول من خلال ما تطلقه من مبادرات تعطي فيها الأولوية للمتعاملين في تمويل أنشطة التكافل الاجتماعي، كإعلانها أنّ قيمة منتجها تتضمن نسبة تعود إلى جهات خيرية معينة. أما الشكل غير المباشر، فيتجسد في إنماء روح المسؤولية لدى أفراد

الطباعة، والعرض والتسويق والاتصال.

وقد سبقت الإشارة إلى الاهتمام الواضح للدولة الجزائرية بالمؤسسات الناشئة لما تلعبه من دور مهم في التشجيع على النشاط الابتكاري، والذي يمكن توجيهه بشكل هادف نحو الاستثمار في مجال التكنولوجيا الخضراء، وبالنسبة للعائق المالي، استحدثت الدولة آليات لتعزيز الدعم المالي للمؤسسات الناشئة، وأخرى في ما يتعلق بتسرب الغازات والنشاطات الملوثة للبيئة (بورعين، 2018).

3 - الانخراط ضمن سلسلة إمداد ذات تأثير إيجابي تتبنى الشركات ضمن استراتيجيتها تفضيل التعامل مع موردين على دراية بأهمية حماية البيئة والمستهلكين، بدل اللجوء إلى موردين لا يحترمون البيئة (Faster capital, 2023) ولو كانوا يقدمون خدمات بتكاليف أقل، فالتضحية بحماية البيئة في سبيل الاقتصاد في التكاليف سينعكس لاحقاً على جودة الخدمات والمنتجات، ويؤدي إلى فقدان ثقة العملاء في الشركة، ولذلك تتجلى هنا أهمية الابتكار الذي من شأنه إيجاد الحلول غير المكلفة والمتميزة في الوقت نفسه.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن في المرحلة التي تكتسب فيها الشركة قيمة اقتصادية معينة من خلال أرباحها وزيادة حجم المتعاملين معها لما تملكه من ميزة تنافسية، فإنها يمكنها أن تفرض على المتعاملين معها من موردين أو موظفين أو حتى عملاء الالتزام بالممارسات المستدامة التي تدعم حماية البيئة والمحافظة عليها، حيث يتعدى في هذا التصور الالتزام الشخصي للمنظمة بالممارسات المستدامة إلى توسيع دائرة الملتمزين، وفي ذلك تجسيد حقيقي لدورها التشاركي.

4 - انتهاج سياسة استخدام الأدوات الصديقة للبيئة والقابلة لإعادة التدوير

تبني هذه السياسة في الأساس على استخدام المواد الصديقة للبيئة كمعاد أولية، والمنتجات المصنوعة من مواد تجعلها مستدامة، كالجوء إلى إلزام الموظفين إلى استخدام الكؤوس الحافظة لحرارة المشروبات، والتي يمكن تكرار استخدامها لعدة مرات، دون الاضطرار لرميها واستبدالها بكؤوس جديدة؛ كما هو الأمر في حالة استخدام كؤوس بلاستيكية أو حتى ورقية، والتي من شأنها زيادة النفايات على غرار أيضا نفايات التغليف، حيث يمكن بصدد هذه الأخيرة تشجيع الموظفين على استعمال حافظات الأكل.

الاستدامة؛ من خلال السماح بنشر هذه الثقافة على نطاق واسع.

والجدير بالإشارة هنا أنّ هذه المسألة تتعلق بتربية بيئية، لا بدّ من اكتسابها منذ مراحل التعليم الأولى، لتتحول إلى مبادئ لا يمكن التنازل عنها، وهو الأمر الذي ركز عليه الدستور الجزائري فيما سبق الإشارة إليه.

8 - الالتزام بإعداد التقارير البيئية دورياً

ينبع هذا الالتزام من تحلي الشركة بروح المسؤولية تجاه البيئة، حيث تعمل على إعداد تقارير تتضمن أثر أنشطتها على البيئة، والحلول التي تتبناها للتقليل من الأثر السلبي لأنشطتها، فتسهم التقارير بالسماح للشركة بتقييم مدى تقدمها في تحقيق أهداف الاستدامة (Faster capital, 2023) ومن جهة أخرى، فإنّ هذه التقارير تساعد الجهات الرقابية على تقدير مدى التزام الشركة بالقوانين، وبالتالي عدم تعرضها للعقوبات المقررة قانوناً .

والتقييم المستمر لأداء الشركة يسمح لها بالمحافظة على تنافسية مستدامة، إذ لا تكون في معزل عن مستجدات التحديات البيئية وتكون دائماً مستعدة لإيجاد الحلول المبتكرة الطويلة الأمد.

الفرع الثاني

تجارب واقعية ناجحة للممارسات المستدامة في بيئة الأعمال توجد عدة تجارب عالمية مهمة نجحت في توظيف الممارسات المستدامة في تحقيقها لمزيد من الأرباح ووصولها إلى الريادة العالمية، كما انعكس دورها إيجاباً على المجتمع والبيئة، وتعدى أثرها في بعض التجارب بالعودة بالفائدة على الكوكب ككل (Faster capital, 2023) من بينها:

- باتاغونيا للملابس الخارجية، إذ التزمت بالمسؤولية البيئية ونفذت عدة مبادرات للحد من بصمتها البيئية وذلك باستخدامها للمواد المعاد تدويرها، والاستثمار في الطاقات المتجددة، والمشاركة في حملات المناصرة؛ منها مناصرة حماية الأراضي العامة، ودعم المنظمات البيئية الشعبية.

- تسلا لصناعة السيارات الكهربائية، التي أصبحت عنواناً للاستدامة في صناعة السيارات، من خلال إنتاج سيارات كهربائية صديقة للبيئة

المجتمع في التكافل والتضامن فيما بينهم، إذ يلجأ المتعاملون تفضيل التعامل معها دون غيرها انطلاقاً من وعيهم بالدور الذي تقوم به في مواجهة المجتمع الذين هم جزء منه.

6 - عدم الإفراط في استهلاك الطاقة والاستفادة منها في إطار الحاجات الضرورية

لا يخفى ما للطاقة من دور مهم في حياة جميع مكونات المجتمع من أفراد ومؤسسات، حيث يمكن وصفها بشريان استمرار الحياة، وبدونها تتعطل جميع المصالح الحيوية، ولذلك يكون من بين الأولويات لأجل تعزيز فكرة الاستدامة، والاتجاه نحو منع مظاهر الإفراط في استخدام الطاقة، والعمل على ترشيد استهلاكها؛ حيث يمكن اللجوء إلى ابتكار عدة أساليب من شأنها تحقيق ذلك.

من بين أهم الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الإطار: اللجوء إلى الطاقة المتجددة، وإسداء التعليمات للموظفين لإطفاء الأضواء والحواسيب عند عدم الاستعمال، وتركيب أجهزة موفرة لاستخدام الطاقة؛ حيث تلجأ بعض الشركات إلى الملصقات للمساهمة في تذكير موظفيها بالتحلي بروح المسؤولية في استخدام الطاقة، إضافة إلى التوعية عن طريق منصات الإلكترونية (Brother, 2023).

7 - نشر الوعي وثقافة الاستدامة في بيئة العمل

يتوقف الأمر على رغبة جادة ومسؤولة لدى الشركات في رفع مستوى الممارسات المستدامة في بيئة العمل، وهو ما يؤهلها لأن تصنف ضمن الشركات ذات البيئة المستدامة، حيث تعمل على تدريب موظفيها على الممارسات المستدامة، وتقدم لهم التحفيز، وتوفر لهم الأدوات والوسائل الملائمة للتجسيد الفعلي للممارسات المستدامة، كتوفير حاويات النفايات الصديقة للبيئة، ومطاعم للأكل الصحي وغير الملعب داخل الشركة.

ولا شك أنّ نشر هذه الثقافة سينعكس على ممارسات الموظفين لاحقاً، حتى في بيئتهم الأسرية، فالاستمرار في بعض الممارسات المستدامة، يجعل منها أسلوب حياة لا يمكن التخلي عنه، حيث يلمس الموظفون النتائج الإيجابية لتلك الممارسات، ما يجعلهم يفضلون اللجوء إليها حتى خارج الشركة أو المؤسسة.

ووفقاً للمعنى السابق، تتحول الشركة إلى مساهم فعال في تعزيز

وعالية الأداء، وطوّرت حلول مبتكرة لتوليد الطاقة وتخزينها.

- إيكوفر لمنتجات التنظيف، التي طورت مجموعة من مواد التنظيف الخالية من الكيماويات الضارة والقابلة للتحلل البيولوجي؛ مما يقلل تأثيرها على الممرات المائية والبيئة، كما تعطي الأولوية لاستخدام المواد الأولية المتجددة في تركيب منتجاتها، كالزيوت النباتية، كما عملت على التقليل من النفايات التي تخلفها عملية الإنتاج، وأيضًا مواد التغليف والتعبئة التي تعتمد عليها.

- شركة ما وراء اللحوم، وهي شركة لإنتاج اللحوم النباتية، وقد أحدثت ثورة في مجالها من خلال إنشاء منتجات غنية بالبروتين وتحاكي طعم اللحوم وملمسها، فقدمت بذلك بديلاً أكثر استدامة، خاصة أنّ عملية الإنتاج تتطلب موارد أقل، ولا تولد انبعاثات الغازات الدفيئة.

- إيكوسيا لزراعة الأشجار مع كل عملية بحث عبر الإنترنت، تتمثل إيكوسيا في محرك بحث اكتسب إقبالا بسبب نموذج أعماله، بحيث تنبوع الشركة بنسبة من أرباحها وتُسهم في عملية التشجير، كما تسمح لمستخدمي المحرك بالمساهمة في جهود التشجير على مستوى العالم.

في التجربة الجزائرية قد تبين من خلال بعض دراسات الحالة في المجال الاقتصادي أنّ تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر تواجه تحديات داخلية ورهانات حقيقية تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود (بوخاري، 2020)، والممارسات المستدامة في بيئة الأعمال تبقى محدودة النطاق ولا تخضع للتأطير الكافي.

فعلى الرغم من أنّه أصبح هناك وعي بالالتزام البيئي كبعد جوهري للتنمية المستدامة، خاصة أنّ القوانين أصبحت صارمة فيما يتعلق باحترام شروط حماية البيئة في الأنشطة المختلفة، وعلى الرغم من أنّ بعض المؤسسات في الجزائر أصبحت تتجه نحو استعمال المواد الطبيعية والصديقة للبيئة، وتعمل بعضها على إنتاج منتجات صديقة للبيئة والترويج لها. من جهة أخرى، هناك عدة مؤسسات وشركات اهتمت بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، ومن قبيل ذلك تلتزم بعض شركات الاتصالات بتخصيص جزء من مساهمات المشتركين لمصلحة أعمال خيرية، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الشركات المختصة في صناعة المشروبات الغازية، إلا أنّه واقعيًا لا تتناسب تكلفة الإنتاج في

جميع الأحوال مع القدرات الشرائية للمستهلكين، وهذا ينعكس سلبيًا على أرباح تلك المؤسسات، وقد يدفعها ذلك التخلي عن ممارساتها المستدامة، أو تلجأ للتحايل بغش المستهلك، كما أنّ مستوى خدمات ومنتجات بعض المؤسسات ذات المبادرات الاجتماعية لا تشجع المستهلكين للتعامل معها.

لذلك من منظور قانوني، لا يكفي وجود نصوص قانونية تفرض الالتزام بالممارسات المستدامة واحترام البيئة، بل لابدّ من تجسيد واقعي لتلك الممارسات على نطاق واسع، وانخراط فعال في دورة تنفيذ الالتزام بالممارسات المستدامة، ولا شك أنّ توافر منظومة قانونية رديعة من شأنه أن يضمن تحمل المؤسسات والشركات لمسؤوليتها المدنية والجزائية نتيجة الإخلال بالتزاماتها القانونية، خاصة عندما تكون ممارستها تضر بصحة المستهلك وحق المجتمع في بيئة سليمة.

كما أنّ التقييم المستمر لنجاعة النصوص القانونية وكيفية تعاطي الجهات التنفيذية مع تنفيذ سياسات الدولة بخصوص تحقيق التنمية المستدامة، من شأنه أن يسهم في إيجاد الحلول والتخلص من العوائق التي تعترض تنفيذ الالتزام بالممارسات المستدامة.

بالمقابل، فإنّ توفير تحفيزات مالية وتسهيلات إدارية، كالإعفاء من الضرائب وبعض الرسوم أو الشروط من شأنه أن يكون حافزًا في بيئة الأعمال للالتزام بالممارسات المستدامة.

الخاتمة

باتت التنمية المستدامة مطلبًا عالميًا في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشهدها الدول والتحديات البيئية التي تواجه الكوكب ككل، ولذلك استحوذت على اهتمام الدول بالنظر لما تضمنه من تحقيق أهداف تنمية تمس مختلف مجالات الحياة، حيث يحوز مطلب تحقيق الرعاية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة على الأهمية القصوى ضمن أولويات تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة بسبعة عشر هدفًا، والتي تسعى الدول المنخرطة في الاتجاه العالمي للفكر المُستدام لتحقيقها، فالتنمية المستدامة في مفهومها الحديث؛ هي تلك التي تحقق الرفاهية الاجتماعية مع الحرص على حماية البيئة.

ولا يخفى ما يسهم به سن القوانين من تحوّل الفكر المُستدام من طموح مجتمعي إلى التزام قانوني؛ والذي يجب أن تحدد له الآليات

التشاركي والذي يمكنها من خلاله تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي، وفي الوقت نفسه حماية البيئة وتحقيق التكافل الاجتماعي، حيث إنّ الممارسات المستدامة والمرتبطة بحماية البيئة أصبحت التزاماً قانونياً يعرض المؤسسة للعقوبات المحددة قانوناً في حال الإضرار بالبيئة، أو عدم احترام القوانين التي تحميها.

كما تتوافر لبيئة الأعمال في ظل الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية بشكل متواصل التحفيزات القانونية والمادية والإدارية الكفيلة بتنفيذ دورها التشاركي في تحقيق تنمية مستدامة وفقاً لما تنشده الدولة.

النتائج

من خلال ما سبق، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1 - إنّ النصوص القانونية في مجال التنمية المستدامة هي أساس مشروعية الممارسات المستدامة، مما يعطي هذه الممارسات القوة الإلزامية، ويترتب على مخالفة الالتزام بها المسؤولية القانونية وفقاً لما يحدده القانون.

2 - تزداد قيمة الالتزام القانوني بالممارسات المستدامة بفرضه دستورياً، كالتزام تشاركي، حيث يقع بالدرجة الأولى على الدولة وتشارك المسؤولية في تنفيذه مع الجهات الفاعلة كافة وفقاً لما يحدده الدستور، كما أنّ توفير غطاء تشريعي واسع النطاق لتجسيد هذا الالتزام في مختلف أبعاده، وتوفير الآليات الكفيلة بضمان تجسيده عملياً، لدليل على الأهمية الموضوعية لهذا الالتزام، وهو ما يفرض بذل المزيد من الجهود الواعية للتجسيد الفعلي لهذا الالتزام وفقاً للطموحات التي دفعت إلى تبنية تشريعياً.

3 - الممارسات البيئية هي أبرز صورة للالتزام القانوني بالممارسات المستدامة، حيث لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتنفيذ هذا الالتزام، وهذا الأخير هو التزام ببذل عناية تترتب على مخالفته مسؤولية مدنية، والتزام بالتعويض أو إعادة الحال إلى ما كان عليه، كما تفرض الإدارة رقابتها المسبقة على مدى احترام الالتزام البيئي في الأنشطة المختلفة، ويمكنها القانون من آليات تسمح بفرض احترام الشروط البيئية كما يحددها القانون، وذلك تحت طائلة عدم منح التراخيص الإدارية أو تعليق النشاط أو حتى إنهائه.

التي يتم من خلالها تجسيده عملياً، كما تترتب المسؤولية القانونية نتيجة الإخلال به.

وفي هذا الإطار، اتجهت الدولة الجزائرية إلى تبني استراتيجيات تهدف إلى تحقيق الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، حيث تُعدّ هذه الأخيرة عملية متعددة الأبعاد ففيها: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، غير أنّ هذا الأخير يكتسي أهمية خاصة؛ إذ يُعدّ شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة، حيث لا يمكن الحديث عن هذه الأخيرة إلا إذا توافر فيها الشرط البيئي.

لقد أولت الجزائر لهذا التصور أهمية كبرى من خلال النص عليه ضمن دستور الدولة الجزائرية باعتبار، هذا الأخير، التشريع الأسمى والأساس في حماية الحقوق والحريات وإضفاء المشروعية عليها، كما عززت الإطار التشريعي للتنمية المستدامة بترسانة من القوانين تهدف إلى التجسيد الفعلي للتنمية المستدامة في أبعادها المختلفة، كما تضمنت الآليات الكفيلة بذلك، إضافة لما تم اتخاذه من إجراءات وبرامج تعكس جدية توجه الدولة الجزائرية، حيث تميز مسار الدولة بمحاولة مواكبة المستجدات، وتقييم الأوضاع الراهنة واتخاذ التعديلات الملائمة.

وبموجب النصوص الدستورية تفرض الدولة الجزائرية على نفسها التزاماً قانونياً بضمان تنمية مستدامة، وذلك دليل على التحلي بروح المسؤولية تجاه التزاماتها الدولية، ووعيها بشكل خاص بالتحديات البيئية التي تواجه كوكب الأرض.

فمن خلال الاطلاع على النصوص الدستورية والقوانين المختلفة، يتبين أنّ هذه النصوص جاءت متفكّة ومجسدة في الوقت نفسه للتوجه العالمي نحو التنمية المستدامة بمفهومها الحديث، الذي يعطي للبيئة أهمية قصوى في كل عملية تنمية.

كما يتجلى أيضاً تكريس فكرة التشاركية في تنفيذ الالتزام القانوني بالتنمية المستدامة، فيقع على عاتق مواطني الدولة وأجهزتها ومؤسساتها العامة والخاصة التزام قانوني بالممارسات المستدامة.

ولاشك أنّ بيئة الأعمال هي جزء لا يتجزأ من سياسة التنمية المستدامة خاصة بالنظر لدورها الاقتصادي، غير أنّه بات من الضروري الاهتمام أكثر بالدور الذي يمكن أن تُسهم به في الجهد

10 - مازالت بيئة الأعمال في الجزائر غير منخرطة بشكل فعال في تجسيد الفكر المُستدام في ممارساتها، مما يدل على وجود فجوة بين التأسيس القانوني للالتزام بالممارسات المستدامة وبين التجسيد الفعلي له، حيث يحتاج سد هذه الفجوة لإعادة تقييم المقاصد التشريعية، ومن ثم إعادة صياغة النصوص القانونية وفقاً لما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة، وعملياً لا بدّ من توافر الآليات الكفيلة بتجسيد النية الجادة في تحقيق التنمية المستدامة، ومع ذلك، هناك تصور لأن تُسهم المؤسسات الناشئة في تجسيد ذلك بما يتوفر لها من وضوح رؤية تشريعية إزاء دورها في التنمية المستدامة، وما يتوفر لها من دعم، وما تقوم عليه من فكر ابتكاري.

التوصيات

1 - بالرغم مما توليه الدولة الجزائرية من اهتمام تشريعي بالبيئة والتنمية المستدامة إلا أنّ التدهور البيئي بات مشكلاً يورّق الدولة خاصة في ظل تحديات تغير المناخ ومشكل نفاذ الطاقة، فبات ضرورياً إصدار نصوص قانونية أكثر صرامة في تحديد الواجبات التي تقع على عاتق المنظمات في إطار التزامها بالممارسات المستدامة على الصعيد البيئي بشكل خاص، نظراً لصراحة الدستور بهذا الخصوص، وكذلك لا بدّ من تفعيل آليات رقابة حقيقية على الأنشطة الاقتصادية.

2 - زيادة الوعي البيئي لدى المواطن، ليتحوّل إلى حامٍ للبيئة ومدافع عنها، مما يفرض على الشركات أن تلبي احتياجاته وفقاً لتوجهه البيئي.

3 - تقديم التحفيزات المغرية للمؤسسات للاتجاه نحو الممارسات المستدامة، والتركيز على تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء، والاتجاه نحو النشاد الرقمي.

4 - تعزيز تنمية روح الابتكار والبحث والتطوير في المحيط الداخلي للشركة ومنحه الأولوية، في ظل تسارع تغيير احتياجات السوق الذي أصبح أكثر انفتاحاً على العالم.

5 - اتخاذ كافة التدابير العملية المدروسة بعناية لتعزيز الممارسات المستدامة داخل بيئة الأعمال في الجزائر.

4 - إنّ الاستدامة هي جزء من حقيقة بيئة الأعمال؛ لذلك تعتبر مناحاً مناسباً لفرض الالتزام بالممارسات المستدامة في إطار مبدأ التشاركية في تحقيق التنمية المستدامة، فمشاريع الأعمال القادرة على البقاء، هي تلك التي تتبنى ممارسات مستدامة تسمح لها بالاستمرار والتنافسية، حيث تصبح جزءاً مهماً في الاقتصاد والمجتمع، وتتحول إلى عنصر لا يمكن الاستغناء عنه، لما تقدمه من مساهمات فعّالة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وفي ظل احترامها للبيئة كشرط لهذا النجاح.

5 - إدخال البعد البيئي في ممارسة الشركات والمؤسسات لأنشطتها الاقتصادية يعزز حظوظها في الاستمرارية، إذا اتخذته كعامل لزيادة قيمتها التنافسية، كما يُسهم في تمكينها من جذب قاعدة عملاء وفيه ومستدامة، إضافة للاستفادة من فرص استثمارية فعّالة وذات قيمة اقتصادية مربحة لها، خاصة في ظل تشجيع الدولة لهذا التوجه من خلال وضع الأطر القانونية الملائمة، ومنح التحفيزات المالية والإدارية.

6 - مقابل منح التحفيزات لتنفيذ الالتزام البيئي، فإنّ فرض الرسوم البيئية أيضاً ذو قيمة عملية في ضمان تنفيذ هذا الالتزام، ولكنها تتوقف على مدى الالتزام باستغلالها في حماية البيئة، وعدم تعيّر توجيهها وإلا تحولت إلى عائق لعملية التنمية الاقتصادية.

7 - إنّ عدم رغبة الشركة في فقد المكانة التي اكتسبتها اقتصادياً واجتماعياً والثقة التي اكتسبتها من عملائها، يدفعها إلى تقييم أدائها باستمرار، والعمل الدؤوب على التطوير والابتكار، حيث يُعدّ الابتكار صورة مهمة للممارسات المستدامة والتي تسمح بالاستمرارية في إيجاد الحلول الأكثر استدامة، فترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التنمية المستدامة.

8 - إنّ تبني الشركات لاستراتيجيات مستدامة ملزمة قد يكون مكلفاً، لكن على المدى البعيد ستوفر في التكاليف، لأنّ المتعاملين سيتحملون معها جزءاً من التكاليف بشكل غير مباشر مقابل أن تضمن لهم الحق في بيئة سليمة تنعكس على صحتهم ورفاهيتهم، كما أنّ تقديم الدولة للحوافز المادية والإدارية من شأنه أن يُسهم في حل مشكلة ارتفاع التكلفة المالية.

9 - إنّ التجارب الناجحة تؤكد على أنّ الممارسات المستدامة هي مصدر للريادة ومضاعفة الأرباح، وفي الوقت نفسه تجسد الالتزام الأمثل بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

https://doi.org/10.12816/0034350 والتحديات. مجلة الباحث, 16(16), 311-299.

عبد الآخر، أحمد. (2023). التنمية والتنمية المستدامة في الخدمة الاجتماعية .. <https://foulabook.com/ar/book/pdf>

عزي، سهام و بوشعير، هاجر. (2019). التنمية المستدامة: الإطار القانوني والمؤسسي لحماية البيئة في الجزائر. مجلة آفاق للعلوم، 04(02)، 224 - 234. <https://doi.org/10.37167/1677-000-015-020>

الغريباوي، شهدان عادل. (2020). التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية (ط.1). دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

قاسي، سي يوسف. (2017). الإطار القانوني لحماية البيئة والتنمية المستدامة بين المفهوم والأبعاد. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 02(04)، 267 - 279. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80475>

قريط، جيلالي. (2022). الوظيفة التنموية لمبدأ الملوث الدافع (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق، جامعة ابن خلدون تيارت. <http://dspace.univ-tiaret.dz/handle/123456789/2081>

قنفود، رمضان. (2022). الجوانب القانونية للمؤسسات الناشئة على ضوء القانون رقم 09-22. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 07(02)، 237 - 257. <https://www.asjp.ce-rist.dz/en/article/206043>

اللبيدي، نزار عوني. (2015). التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة (ط.1). دار دجلة، الأردن.

المجلس الشعبي الوطني. (2003). <https://www.apn.dz>. مجموعة برادر رسالة الاوريجامي (Brother. (2004, February). Global Brother. <https://global.brother/en/origami/ar/about>

محمد غنيم، عثمان و أبوزنط، ماجدة. (2024). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسه (ط.2). دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

مخانشة، آمنه. (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر الإطار المفاهيمي والقانوني. مجلة صوت القانون، 08(01)، 767-809. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/169839>

المدونة الإلكترونية | برادر الخليج، الشرق الأوسط وأفريقيا. (2023, May 26). Brother. <https://www.brother.ae/ar/blog/practicing-and-promoting-sustainability-at-workplace>

مراح، علي بن علي. (2007). المسؤولية الدولية عن التلوث عبر

المراجع العربية

أبو النصر، مدحت ومدحت محمد، ياسمين. (2017). التنمية المستدامة: مفهومها- أبعادها- مؤشراتها (ط.1). المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

بلحسين، فاطمة الزهراء. (2020). استراتيجيات دولة الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة: الواقع والتحديات. مجلة البشائر الاقتصادية، 06(02)، 861_883. <https://doi.org/10.33704/1748-006-002-054>

بوالشعور، شريفة. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة. مجلة البشائر الاقتصادية، 04(02)، 417 - 431. <https://doi.org/10.33704/1748-004-002-026>

بوخاري، فاطمة. (2020). التنمية المستدامة في الجزائر بين النظرية والتطبيق. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 05(01)، 96 - 115. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/469/5/1/118589>

بوريعين، وهيبه. (2018). التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة في الأبعاد والمؤشرات. مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية، 04(04)، 74 - 108. <https://jhdesr.misd.tech>

حيموم، مجيد. (2021). التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الجزائري. مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، 03(01)، 307 - 324. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/148010>

ركن المحتوى. (2023). <https://fastercapital.com/arabpreneur>. (October 19). FasterCapital. <https://fastercapital.com/arabpreneur> الريفي، حامد. (2015). اقتصاديات البيئة (ط.1). دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

زاووني، نادية. (2021). التنمية المستدامة على ضوء التعديل الدستوري الجديد. مجلة المحكمة الدستورية، 09(01)، 41 - 62. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/178370>

سحانين، المولود. (2022). مساهمة التكنولوجيا الخضراء في حماية البيئة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 03(03)، 45 - 58. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/85726>

شريقي، نسيمه. (2014). حقوق الملكية الفكرية (ط.1). دار بلقيس، الجزائر.

شمون، عليجة. (2019). تحقيق أبعاد التنمية المستدامة كضمانة لنفاذ القواعد الدستورية. السياسة العالمية، 03(03)، 244-261. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147760>

صاطوري، الجودي. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر : الواقع

Translated References

- Abdul Akhir, A. (2023). Development and sustainable development in social service(. <https://foulabook.com/ar/book/pdf>
- Abu Al-Nasr, M., & Medhat Muhammad, Y. (2017). Sustainable development: its concept - dimensions – indicators(1st ed.), Arab Group for Training and Publishing, Cairo.
- Al-Rifi, h. (2015). Environmental economics (1st ed.), University Education House, Alexandria.
- Al-Gharabawi, Sh. A. (2020). Sustainable development between social and economic development frameworks and its relationship to human resources (1st ed.), Dar Al-Fikr University, Alexandria.
- Al-Labadi, N. (2015). Sustainable development, exploitation of natural resources and renewable energy.(1st ed), Dar Degla, Jordan.
- Belhoussein, F. (2020). Algeria's strategies for achieving sustainable development: reality and challenges. Al-Bashaer Economic Journal, 06(02), 861_883. <https://doi.org/10.33704/1748-006-002-054>
- Boualshaar, Sh. (2018). The role of business incubators in supporting and developing emerging enterprises. Al-Bashaer Economic Journal, 04(02), 417-431. <https://doi.org/10.33704/1748-004-002-026>
- Bukhari, F. (2020). Sustainable development in Algeria between theory and practice: obstacles and challenges. Journal of Contemporary Economic Studies, 05(01), 96-115. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/469/5/1/118589>
- Bourbain, W. (2018). Sustainable development in Algeria: a reading of dimensions and indicators. Journal of Human Development and Education for Specialized Research, (04), 74-108. <https://jhdesr.misd.tech>
- Ezzi, S., & Bushair, H. (2019). Sustainable development: the legal and institutional framework for environmental protection in Algeria. Horizons Journal of Science, 04(02), 224-234. <https://doi.org/10.37167/1677-000-015-020>
- Haymoum, M. (2021). Sustainable development in light of الحدود [أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر]. مسعودي، كلثوم و بن قفة، سعاد. (2019). الجهود الجزائرية في حماية البيئة: قراءة تحليلية لقانون البيئة الجزائري. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 181. <https://doi.org/10.35156/1869-011-003-015>
- مصطفى، عايدة. (2018). تكريس مبدأ التنمية المستدامة في الحماية القانونية للبيئة في الجزائر. دفاتر السياسة والقانون، 10(18)، 361-370. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/78123>
- ناجي، حكيمة. (2022). دور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في ظل المرسوم الرئاسي 21-37. مجلة الحقوق والحريات، 10(01)، 625 - 651. <https://www.asjp.ce-rist.dz/en/article/185736>
- نعار، فتيحة. (2021). تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، 16(03)، 21 - 34. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/167180>

- the provisions of Algerian law. *Journal of Legal and Political Research*, 03(01), 307-324. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/148010>
- Makhansha, A. (2021). Emerging institutions in Algeria: Conceptual and legal framework. *Voice of Law Journal*, 08(01), 767-809. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/169839>
- Marah, A. (2007). (International liability for transboundary pollution [Unpublished doctoral dissertation]. Algeria University.
- Masoudi, K., & Benqaqa, S. (2019). Algerian efforts to protect the environment: an analytical reading of Algerian environmental law. *Researcher Journal in the Humanities and Social Sciences*, 181. <https://doi.org/10.35156/1869-011-003-015>
- Mostafawi, A. (2018). Enshrining the principle of sustainable development in the legal protection of the environment in Algeria. *Notebooks of Politics and Law*, 10(18), 361-370. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/78123>
- Muhammad Ghoneim, A., & Abu Zant, M. (2014). (Sustainable development: its philosophy, planning methods, and measurement tools (2nd ed.), Dar Sa-faa for Publishing and Distribution, Jordan.
- Naar, F. (2021). Financing emerging enterprises in Algerian law. *Critical Journal of Law and Political Science*, 16(03), 21-34. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/167180>
- Naji, H. (2022). The role of the National Economic, Social and Environmental Council under Presidential Decree 21-37. *Journal of Rights and Liberties*, 10(01), 625-651. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/185736>
- Nasser, M. (2010). Sustainable development and its challenges in Algeria. *Communication*, 16(02), 131-157. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/48904>
- National People's Assembly. (2003). <https://www.apn.dz/>
- Qanfoud, R. (2022). Legal aspects of emerging institutions in light of Law No. 09-22. *Algerian Journal of Law and Political Sciences*, 07(02), 237-257. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/206043>
- Qarmit, C. (2022). The developmental function of the polluter motive principle [Doctoral dissertation]. <http://dspace.univ-tiaret.dz/handle/123456789/2081>
- Qasi, S. (2017). The legal framework for environmental protection and sustainable development between concept and dimensions. *Professor Researcher Journal for Legal and Political Studies*, 02(04), 267-279. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80475>
- Sahaneen, A. (2022). Contribution of green technology to environmental protection. *Journal of Law and Human Sciences*, 03(03), 45-58. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/85726>
- Satouri, A. (2016). Sustainable development in Algeria: reality and challenges. *Researcher Journal*, 16(16), 299-311. <https://doi.org/10.12816/0034350>
- Shamoun, A. (2019). Achieving the dimensions of sustainable development as a guarantee of the enforcement of constitutional rules. *World Politics*, 03(03), 244-261. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147760>
- Shariqi, N. (2014). (Intellectual property rights). 1st ed, Dar Belqis, Algeria.
- Zauni, N. (2021). Sustainable development in light of the new constitutional amendment. *Constitutional Court Journal*, 09(01), 41-62. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/178370>

English References

- Content Corner. (2023, October 19). *FasterCapital*. <https://fastercapital.com/arabpreneur>
- Electronic blog | Gulf Brother, Middle East and Africa. (2023, May 26). *Brother*. <https://www.brother.ae/ar/blog/practicing-and-promoting-sustainability-at-workplace>
- Global Brother, Origami letter, *Brother*. (2004, February 28). <https://global.brother/en/origami/ar/about/>

إعلان عدم تضارب المصالح

يعلن ويتعهد الباحثون أنه لا يوجد أي تضارب للمصالح مع أي شخص أو مؤسسة.

إعلان الدعم المادي

لم يحصل هذا البحث على أي دعم مادي.

سيرة ذاتية للباحث

إنتصار مجوج

أستاذ محاضر بكلية الحقوق جامعة قاصدي مرياح ورقلة، تخصص قانون خاص.

Email: intissarmedjoudj@yahoo.fr

ORCID: <https://orcid.org/0009-0003-9884-2782>